الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2015/12

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
11 September 2015
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الثالثة والأربعون

باريس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر – ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥[(١)]

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل الجنسانية وتغير المناخ

تقرير عن حلقة العمل المنعقدة أثناء الدورة بشأن السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها

مذكرة الأمانة

موجز

هذا موجز لحلقة العمل المنعقدة أثناء الدورة بشأن السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها، التي طُلب تنظيمها بموجب المقرر ١٨/م أ-٢٠. وعقدت حلقة العمل في بون، ألمانيا، يومي ٨ و٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ أثناء الدورة الثانية والأربعين للهيئتين الفرعيتين. وركزت المناقشات على المسائل المتصلة بالجوانب الجنسانية لعمليات الاتفاقية الإطارية وآلياتها المتصلة بالتخفيف والتكنولوجيا، وعلى المصطلحات والتعاريف الجنسانية، وعلى أمثلة لإجراءات وسياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية، وأمثلة لدراسات حالات إفرادية بشأن تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مختلف الإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكنولوجيا، وعلى الفرص والتحديات المرتبطة بوضع وتنفيذ سياسات التخفيف والتكنولوجيا المراعية للاعتبارات الجنسانية على الصعيد الوطني.

(١) تؤكد مواعيد أعمال فترة الدورة في وقت لاحق.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١-٤	٣
	ألف - الولاية	١-٢	٣
	باء - نطاق المذكرة	٣	٣
	جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٤	٣
ثانياً-	هيكل حلقة العمل والمشاركة	٥-٩	٣
ثالثاً-	إجراءات حلقة العمل	١٠-٩٧	٤
	ألف - عرض عام للمداولات	١١-١٥	٤
	باء - المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في سياق السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية	١٦-٢١	٦
	جيم - أهمية وفوائد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها	٢٢-٥٢	٧
	دال - المسائل الجنسانية في عمليات الاتفاقية الإطارية وآلياتها المتعلقة بإجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها: التحديات والفرص	٥٣-٨٨	١٣
	هاء - تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها: التحديات والفرص	٨٩-٩٧	٢٠

المرفق

مسرد المصطلحات كما عُرض أثناء الجلسة الأولى من حلقة العمل		٢٣

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- بموجب الفقرة ١١ من المقرر ١٨/م أ-٢٠، برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تنظم أثناء الدورة الثانية والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ حلقة عمل بشأن السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وأن تعد تقريراً عن حلقة العمل كي تنظر فيه الهيئة الفرعية في دورتها الثالثة والأربعين.

٢- وفي هذا السياق، طلب مؤتمر الأطراف من الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب أن تقدم إلى الأمانة بحلول ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ آراءها بشأن المسائل المقرر تناولها في حلقة العمل تلك[٢].

باء- نطاق المذكرة

٣- يقدم هذا التقرير موجزاً للعروض وحلقات النقاش وجلسات الأسئلة والأجوبة التي تخللت حلقة العمل المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٤- قد تودّ الدورة الثالثة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذا التقرير عند نظرها في تنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية.

ثانياً- هيكل حلقة العمل والمشاركة

٥- عُقدت حلقة العمل المتعلقة بالسياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية التي ركزت على إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها، في بون، ألمانيا، يومي ٨ و٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بالتزامن مع الدورة الثانية والأربعين للهيئتين الفرعيتين. وأدارت حلقة العمل السيدة فيرونيكا غوندو (زمبابوي).

٦- وفُتح باب المشاركة في حلقة العمل أمام جميع الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب ووسائط الإعلام المشارِكة في الدورة الثانية والأربعين للهيئتين الفرعيتين.

(٢) مساهمات الأطراف متاحة على الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www4.unfccc.int/submissions/SitePages/sessions.aspx?showOnlyCurrentCalls=1&populateData=1&expectedsubmissionfrom=Parties&focalBodies=SBI>, and observer submissions at <http://unfccc.int/documentation/submissions_from_observers/items/7481.php>.

٧- وتضمنت حلقة العمل أربع جلسات عامة عُقدت على في يومين طيلة نصف يوم في كل يوم، وشملت عروضاً وحلقات نقاش وجلسات أسئلة وأجوبة بشأن المواضيع المستمدة من المساهمات المقدمة من الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه.

٨- وركّزت الجلستان الأولى والثانية المعقودتان في اليوم الأول من حلقة العمل على المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، وكذا على دراسات حالات إفرادية قطرية وأمثلة للأنشطة المراعية للاعتبارات الجنسانية. أما الجلستان الثالثة والرابعة المعقودتان في اليوم الثاني فقد ركزتا على التحديات والفرص في مجال تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات الاتفاقية الإطارية وآلياتها المتصلة بالتخفيف والتكنولوجيا، وعلى التحديات التي تعترض تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إجراءات التخفيف وفرص تطوير التكنولوجيا ونقلها.

٩- ويمكن الاطلاع على جدول أعمال حلقة العمل والعروض ومتابعة البث الشبكي على الموقع الإلكتروني للاتفاقية الإطارية[٣].

ثالثاً- إجراءات حلقة العمل

١٠- يغطي هذا الفصل كل جلسة من جلسات حلقة العمل الأربع المشار إليها في الفقرة ٨ أعلاه؛ ويتبع هيكله جدول أعمال حلقة العمل. وقد أشير إلى مصادر المعلومات، حيثما كانت متاحة، كما وردت من مقدمي العروض.

ألف- عرض عام للمداولات

١١- افتتح حلقة العمل نائب الأمين التنفيذي للأمانة. وفي ملاحظاته الافتتاحية، ولاحظ مع التقدير أن حلقة العمل تشكل بداية تنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية باعتباره أول حدث مقرر في إطار البرنامج. ولاحظ نائب الأمين التنفيذي، في معرض التذكير بأن معظم المناقشات التي جرت في إطار عملية الاتفاقية الإطارية بشأن المسائل الجنسانية تناولت حتى الآن المجال المواضيعي المتعلق بالتكيف، أنه يجب تدارك بعضاً من التأخير المسجل في المجال المواضيعي المتعلق بالتخفيف. ورحّب بالتركيز في مواضيع حلقة العمل على ضرورة اتخاذ إجراءات، ولا سيما فيما يخص التخفيضات في الانبعاثات والنهوض بالتنمية المنخفضة الكربون، وهي إجراءات ينبغي تنفيذها على نحو يسمح للمرأة بأن تكون محرك العمل المناخي ويكفل تحسين حياة المرأة في جميع أنحاء العالم. وفي الختام، حث نائب الأمين التنفيذي الجهات المشاركة على الاستفادة من تقرير

(٣) يمكن الاطلاع على جدول الأعمال والعروض على الرابط الإلكتروني التالي: <http://unfccc.int/gender_and_climate_change/items/9043.php> ومتابعة البث الشبكي على الرابط الإلكتروني التالي: <http://unfccc6.meta-fusion.com/sb42/events>.

حلقة العمل بإدراج الأفكار المستمدة من حلقات النقاش في سياساتها وإجراءاتها الوطنية والتنظيمية، بما يضمن معالجة المسائل الجنسانية وتكثيف العمل المناخي على نحو يحسّن حياة المرأة ويعزز الفرص المتاحة لها من أجل تغيير العالم نحو الأفضل.

١٢- وفي أعقاب الملاحظات الافتتاحية، استهلت الجلسة الأولى باختبار قصير بشأن الحقائق والأرقام التي تسلط الضوء على الفوارق بين النساء والرجال في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالحصول على الموارد والتحكم فيها وبمستويات الثروة والتعليم. وتلا ذلك عرض بشأن المصطلحات والمفاهيم الجنسانية وعرض يتضمن أمثلة عن إجراءات التخفيف المراعية للاعتبارات الجنسانية.

١٣- واستندت الجلسة الثانية إلى الجلسة السابقة باستكشافها من خلال دراسات حالات إفرادية قطرية الكيفية التي يمكن أن تستجيب بها السياسات والبرامج لاحتياجات وأولويات النساء والرجال فيما يتعلق بالتخفيف من أثر تغير المناخ وتطوير التكنولوجيا ونقلها. وأتاحت حلقة النقاش فرصة لتسليط الضوء على أهمية وفوائد إدماج الاعتبارات الجنسانية في السياسات المناخية.

١٤- واستُهلّ اليوم الثاني لحلقة العمل بتلخيص عروض اليوم الأول ومناقشاته. وتواصل اليوم الثاني بعقد الجلسة الثالثة التي استمع فيها المشاركون في حلقة العمل إلى ممثلي مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، واللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، والمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة. وتبادل المتحدثون التجارب من مختلف عمليات الاتفاقية الإطارية وآلياتها المتعلقة بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية على المستوى المؤسسي. وناقشوا أيضاً مسألة الدعم التقني والمالي المقدم إلى الأطراف من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ.

١٥- وفي الجلسة الرابعة والأخيرة من حلقة العمل، قُدِّم فريق ضمَّ ممثلين لفنلندا وموزامبيق وبرنامج البيئة النسائي في نيجيريا وفريق التركيز والتكنولوجيا المعني بالتعرية ومجموعة القطب الجنوبي. وأجاب كل عضو من أعضاء الفريق عن سؤالين بشأن: التحديات والفرص المقترنة بتنفيذ سياسات مناخية تراعي الاعتبارات الجنسية في عمليات الاتفاقية وآلياتها المتعلقة بالتخفيف والتكنولوجيا. وساق الأعضاء في ردودهم أمثلة تسلط الضوء على الاحتياجات التالية: التمويل المناخي المراعي للاعتبارات الجنسانية، لا سيما فيما يتصل بصاحبات المشاريع الصغيرة؛ وتدعيم استدامة إجراءات التخفيف التي تدمج النساء بوصفهن صاحبات قرار ومستفيدات من تلك الإجراءات؛ وتقييم التكنولوجيا المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وتنمية الإرادة السياسية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. ودعا أعضاءُ الفريق أيضاً إلى توخي الوضوح في الخطاب بخصوص دمج مسألة المساواة بين الجنسين في اتفاق عام ٢٠١٥.

باء- المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في سياق السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية

١٦- وضعت الجلسة الأولى الأسس وذلك ببناء فهم مشترك للمصطلحات والمفاهيم المتعلقة بدمج الاعتبارات الجنسانية في سياق السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية، خاصة فيما يتصل بالتخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبعرض أمثلة للسياسات والإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

١- المصطلحات والمفاهيم والقواعد الأساسية

١٧- سلط ممثل للمنظمة النسائية للبيئة والتنمية الضوء على البعض من الثغرات من حيث المساواة بين الجنسين في المجالات التالية: الحصول على الموارد والتحكم فيها؛ وعبء العمل؛ ومعدل الوفيات؛ ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة؛ والمشاركة في ميادين العلوم والتكنولوجيا؛ والتوازن بين الجنسين في وفود وهيئات صنع القرار المعنية بالاتفاقية.

١٨- وشملت المصطلحات والمفاهيم الرئيسية التي شُرحت نوع الجنس، والمساواة بين الجنسين، والتوازن الجنساني، والتكافؤ الجنساني؛ وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، والتحليل الجنساني، والميزنة الجنسانية، والبيانات المصنّفة جنسانياً، والاعتبارات أو المناظير الجنسانية، ومراعاة الفوارق بين الجنسين، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. ويرد في المرفق مسرد بالمصطلحات التي قُدِّمت أثناء حلقة العمل.

١٩- وشرحت أيضاً كيفية استخدام المصطلحات والمفاهيم في عملية الاتفاقية، بينما أبرز أن أدوات تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية موجودة بالفعل ويمكن تكييفها كي يتسنى للأطراف والمنظمات المعنية بصفة مراقب والجهات العاملة في حقل التنمية استخدامها في سياق الاتفاقية. وذُكر أنه يتعين الآن تحويل التركيز من فهم البعد الجنساني والتوعية به إلى طور التنفيذ والعمل.

٢- أمثلة عن إجراءات وسياسات التخفيف المراعية للاعتبارات الجنسانية

٢٠- في الجزء الثاني من الجلسة الأولى، عرض ممثل للاتحاد الدولي لصون الطبيعة بيانات عن السياسات التي تذكي حدة الفوارق الاقتصادية بين الجنسين والفوارق في تمثيل النساء في مناصب صنع القرار داخل المجموعات البيئية الرئيسية مثل مجلس الطاقة العالمي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وفي مجال الأعمال التجارية وفي مجالات أخرى. ومن الناحية الإيجابية، سلط العرض الضوء على زيادة عدد الموظفات الإناث في قطاع الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية[٤]، مبيناً أن النساء يتخذن أكثر من ٧٠ في المائة من قرارات الإنفاق الأسري في بعض البلدان[٥]، وهو ما يتيح فرصة لتشجيع النساء على اختيار بدائل تقوم على الطاقة منخفضة الكربون.

---

(٤) *Renewable Energy and Jobs – Annual Review 2015*. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.irena.org/menu/index.aspx?mnu=Subcat&PriMenuID=36&CatID=141&SubcatID=585>.

(٥) *Promoting Sustainable Consumption: Good Practices in OECD Countries*. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.oecd.org/greengrowth/40317373.pdf>.

٢١- وأفاد الممثل بأن خطة العمل الجنسانية لتغير المناخ التي اعتمدها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة تشكل تدبيراً مراعياً للاعتبارات الجنسانية متاحاً للبلدان ينطوي على عملية تشاركية تساهم فيها جهات معنية متعددة لتحليل السياسات من أجل إعطاء الأولوية لإجراءات المناخ المراعية للاعتبارات الجنسانية[٦]. وشملت الأمثلة الأخرى التي ذُكرت عن إجراءات المناخ المراعية للاعتبارات الجنسانية حركة المليون امرأة في أستراليا[٧] ومجموعة شركات الطاقة الشمسية، وهي شركة للطاقة الشمسية تملكها امرأة في تايلند[٨].

جيم- أهمية وفوائد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها

٢٢- شملت الجلسة الثانية تقديم خمسة عروض موجزة بحثت تجارب متعلقة بتعميم الاعتبارات الجنسانية في إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتحديداً في قطاعي التعدين والطاقة في موزامبيق، وفي مشروع المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها[٩] في السودان (المبادرة المعززة)، وفي إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً في قطاع الطاقة في جورجيا، وفي برامج تتناول نوع الجنس والطاقة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ في غرب أفريقيا، وفي دور النساء في إنشاء وصيانة غابات تتسم بالتنوع الأحيائي في أمازون إكوادور.

١- الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في سياق تدعيم وتنفيذ سياسة تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في قطاع الموارد المعدنية والطاقة في موزامبيق

٢٣- أعلمت ممثلة لموزامبيق المشاركين بأن تقييماً جنسانياً لقطاعي النفط والغاز في بلدها كشف عن وجود فوارق في الحصول على خدمات الطاقة والتعدين وفي فرص الاستفادة من هذا القطاع في موزامبيق. وحدّد التقييم عقبات ثقافية تعوق مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في قطاع الطاقة وتمنع وصولهن إلى مواقع التعدين ذاتها التي يصل إليها الرجال، ما يسفر عن زيادة عدد المناجم، وهو ما يفضي إلى مشاكل منها تفاقم إزالة الأحراج. واستناداً إلى هذه النتائج وبالتشاور مع الجهات المعنية، اتخذت حكومة موزامبيق إجراء نموذجياً ممولاً من حكومة

(٦) انظر *The Art of Implementation: Gender Strategies Transforming National and Regional Climate Change Decisions*، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://portals.iucn.org/library/efiles/documents/2012-086.pdf>.

(٧) انظر <www.1millionwomen.com.au>.

(٨) انظر <http://newsroom.unfccc.int/clean-energy/2014-momentum-for-change-lighthouse-activities/>.

(٩) شجع مؤتمر الأطراف، في الفقرة ٧٠ من المقرر ١/م أ-١٦، البلدان النامية الأطراف على المساهمة في إجراءات التخفيف في قطاع الغابات بالاضطلاع بالأنشطة التالية: خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات؛ وخفض الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات؛ والمحافظة على مخزون كربون الغابات؛ والإدارة المستدامة للغابات؛ وتحسين مخزون كربون الغابات.

النرويج. وتوخى هذا الإجراء تلبية احتياجات النساء والرجال المحددة بواسطة عملية تشاركية بغرض ضمان مشاركة النساء باستمرار في قطاع التعدين، من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ. وأثّر هذا الإجراء تأثيراً إيجابياً في التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة بالحد من إزالة الأحراج.

٢٤- وأُجري أيضاً تقييم لقدرات المؤسسات والموظفين على تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في قطاع الطاقة، أعقبه تنظيم تدريب للمدربين في مابوتو في موزامبيق لفائدة مسؤولي الاتصال للشؤون الجنسانية في قطاعات مختلفة لتمكين مواصلة بناء القدرات. واستنتج تقييم القدرات أيضاً أن معظم مسؤولي الاتصال للشؤون الجنسانية هم من النساء.

٢٥- وأطلعت ممثلة موزامبيق الحاضرين أيضاً على تجربتها بوصفها صاحبة مشروع تستخدم التدريب الذي تلقته في تركيب وصيانة الألواح الشمسية بغرض تنسيق مبادرة ترمي إلى التعريف بالطاقة الشمسية لدى نساء الأرياف. وتساعد المبادرة هؤلاء النساء على إنشاء مشاريعهن الخاصة بإقامة نقاط لبيع الطاقة (Lojas de energia) ومحطات تعبئة. وتتضمن المبادرة كذلك بيع أنواع أخرى من الطاقة منخفضة الكربون مثل معدات الطاقة الكهربائية الضوئية ومواقد الطهي المطورة ومصابيح الإنارة المقتصدة للطاقة.

٢٦- وأثبتت هذه المبادرة، التي رُشحت لنيل جائزة SEED الأفريقية في مجال إنشاء المشاريع في إطار التنمية المستدامة، أن الطاقة يمكن وينبغي أن تكون في متناول الجميع بصرف النظر عن الوضع الجنساني أو الاقتصادي. وأوضحت المتحدثة هذه النقطة بمثال عن امرأة تعيش في منطقة ريفية وافقت على المشاركة في المبادرة، فتمكنت بفضل ذلك من تركيب لوح طاقة شمسية على سطح كوخها الصغير على الرغم من الاعتقاد السائد في مجتمعها بأن الطاقة الكهربائية ليست ضرورية إلا في المساكن الحضرية. واتضحت الفوائد عندما أشعلت المرأة النور لديها، فكان نوراً شديد الإضاءة ولمدة طويلة من دون دخان ومن دون مخاطر الحريق المقترنة باستعمال مصابيح الكيروزين.

٢- تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في السودان

٢٧- بيّن ممثل من السودان أن مناقشة المبادرة المعززة في بلده بدأت بتعريف المقصود بالمبادرة المعززة في سياق السودان بوصفه بلداً قاحلاً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وتضمنت المناقشة مشاورة مع الجماعات المحلية في خمس ولايات سودانية، وكانت مشاركة النساء في هذه المشاورة حاسمة. وبيّنت النساء كيف أن حياتهن وموارد أرزاقهن مرتبطة بالغابات، ومن ذلك على سبيل المثال بعملهن في جلب الحطب وإنتاج الصمغ العربي. وكانت عملية التشاور الشاملة هذه مفيدة لأنها مكنت من زيادة فهم أولويات الجماعات المتأثرة ولأنها أتاحت للجماعات فرصة لفهم ما تعنيه المبادرة بالنسبة إليها.

٢٨- وعمل هذا المشروع على تعميم مراعاة البعد الجنساني بفضل ربط الغابات بموارد أرزاق الجماعات وإشراك الرجال والنساء والأولاد والبنات والفئات الضعيفة في أنشطته. وكانت حلقات العمل التشاورية للمبادرة المعززة مفيدة أيضاً في تحسين مواقف الجماعات تجاه النساء، ومن ذلك مثلاً بإتاحة فرصة للنساء والرجال المشاركين فيها ليناقشوا معاً المسائل التي تؤثر في حياة جماعاتهم، وهو أمر غير مألوف، كما كانت مفيدة في إتاحة فرص متكافئة للنساء والرجال لتبادل التجارب والمعارف.

٢٩- وإجمالاً، قال المتحدث إن تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في أنشطة المبادرة المعززة في السودان يستلزم التعاون والتنسيق المتعددة المسالك بين صناع السياسات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وتطلبت العملية إذكاء الوعي وبناء القدرات، وإقامة الشبكات والدعوة، وتحديد حلول مستدامة جديدة، والبحث، وتقييم الحلول، وتبادل الممارسات الفضلى، والدعم المالي.

٣- إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً والمراعية للفوارق بين الجنسين في قطاع الطاقة في جورجيا

٣٠- حرصت ممثلة لوكالة التنمية المجتمعية الريفية، وهي منظمة غير حكومية تعمل في جورجيا مع منظمة نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك، على تبادل الدروس المستفادة من مشروع تديره الوكالة والمنظمة المذكورتين ركّز على التصدي لفقر الطاقة في المناطق الريفية في جورجيا. وتوخى المشروع الاستعاضة عن تسخين الماء على الحطب بنظم تسخين شمسية في أسر منخفضة الدخل. وساهم المشروع في بلورة إجراء تخفيف ملائم وطنياً ومراع للاعتبارات الجنسانية من أجل قطاع الطاقة في جورجيا.

٣١- وأجرت الوكالة والمنظمة دراسة استقصائية أساسية لآثار حطب الوقود على النساء وعلى البيئة عند استخدامه مصدراً رئيسياً للطاقة. وأظهرت نتائج الدراسة أن العمل الإضافي الذي يشكله جمع الحطب، إلى جانب تلوث الهواء الداخلي، يؤثران سلباً في صحة النساء والأطفال بصفة خاصة. وأظهرت الدراسة أيضاً أن إزالة الغابات بسبب جمع الحطب تزيد من حدة التعرية والانزلاقات الأرضية. وأفادت تقديرات حذرة أن ٠٠٠ ٥١٥ أسرة ومؤسسة ريفية مشمولة بالاستقصاء تطلق ١,٤٤ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

٣٢- وتنفق الأسر الريفية في جورجيا ٣٠ في المائة من دخلها على الطاقة. وحددت الدراسة أيضاً العوامل التالية باعتبارها عقبات أمام استعمال مصادر طاقة منخفضة الانبعاثات: ندرة بدائل الطاقة المنتجة محليا؛ وقلة الوعي بمصادر الطاقة المنخفضة الانبعاثات؛ وعدم الحصول على التمويل، لا سيما في حالة النساء اللاتي يفتقرن إلى أصول يمكن استخدامها ضماناً أو رهناً.

٣٣- وشمل نشاط بناء قدرات الرجال والنساء على السواء تدريباً على إنتاج الألواح الشمسية وتركيبها ومراقبتها وصيانتها. وأفضت التوقعات المحلية للأدوار الجنسانية إلى توجه ٤٠ في المائة من النساء الحاصلات على التدريب نحو التخصص في المراقبة والصيانة بدلاً من الإنتاج والتركيب.

٣٤- وعاد المشروع على النساء بالنفع: فقلص عبء عملهن المنزلي؛ وزاد فرص حصولهن على الماء الساخن لأغراض الطهي والتنظيف والاغتسال؛ وعزز حريتهن المالية بفضل فرص عمل جديدة مثل التخصص في مراقبة وصيانة المعدات الشمسية لتسخين المياه. وقدّم المشروع أيضاً دعماً مالياً إلى النساء، لا سيما ضعيفات الحال منهن.

٣٥- وعلى مدى فترة التنفيذ الممتدة على خمس سنوات، ساعد المشروع على خفض استهلاك الحطب بمقدار ٢٤٥ ٠٠٠ متر مكعب في السنة، بفضل حصول ٢٠ ٠٠٠ أسرة على مواقد طهي ذات استخدام كفؤ للوقود ونظم شمسية لتسخين المياه.

٤- برامج المركز الإقليمي للطاقة المتجددة والكفاءة في استعمال الطاقة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تتناول مسائل بنوع الجنس والطاقة في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ

٣٦- تحدث ممثل للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة والكفاءة في استعمال الطاقة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن تجارب الجماعة والمركز فيما يتصل بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

٣٧- ومن بين الدول الأعضاء في الجماعة وعددها ١٥ دولة، تنتمي ١١ دولة إلى عداد أقل البلدان نمواً، علماً بأن أكثر من نصف سكان المنطقة لا يحصلون على الكهرباء. ويعيش ٦٠ في المائة من مجموع سكان بلدان الجماعة في مناطق ريفية، ولا يحصل سوى ٨ في المائة منهم على الكهرباء. وتواجه المنطقة برمتها آثار تغير المناخ، بما في ذلك حالات النقص الحاد في الغذاء، إلى جانب فقر الطاقة، مع تدني قدرات البلدان الأعضاء في الجماعة على تكييف اقتصاداتها وبنياتها الأساسية.

٣٨- وعملت الجماعة طيلة أكثر من خمس سنوات على دمج المسائل الجنسانية في برامج الطاقة التي تستهدف الطاقة المتجددة والكفاءة في استعمال الطاقة، وركزت على الأدوات السياساتية والتنظيمية المصممة والمحددة الهدف، وكذلك على إدارة المعارف وبناء القدرات وتعزيز الأعمال التجارية والاستثمار وتشجيعهما.

٣٩- وتبحث الجماعة سبل زيادة إشراك نساء المنطقة في تطوير تكنولوجيا التخفيف ونقلها، بطرق منها ضمان إشراك النساء في دورة حياة تكنولوجيا التخفيف بأكملها، بما فيها عمليات الإنتاج، وليس فقط في مرحلتي البحث والتطوير.

٤٠- ولتيسير هذه التغييرات، وفي إطار تدابير التصدي، وضعت سياسة بشأن نوع الجنس والطاقة لفائدة البلدان الأعضاء الخمسة عشر كلها فضلاً عن برامج إقليمية عديدة تشمل الأمثلة الثلاثة التالية:

(أ) برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق بالحصول على الطاقة، وهو البرنامج الذي أطلق في عام ٢٠١٣ واستند إلى خطة تنفيذ السياسات العامة الوطنية. وجمع البرنامج بين صانعي القرارات الذين يتحملون مسؤولية

تنفيذه على الصعيد الوطني، ولا سيما مديري وزارات الطاقة في جميع البلدان الأعضاء الخمسة عشر، ونظّم تدريباً ومناقشات بشأن ما يعنيه تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مجال الطاقة وما يضيفه من قيمة من خلال زيادة فعالية البرامج والعمل اليومي. وقد جرى ذلك لضمان عدم اقتصار المشاركة في المناقشات على الخبراء المعنيين بالمسائل الجنسانية، بل أيضاً مشاركة المنفذين وصانعي القرارات. ثم انتقلت مناقشة إلى بحث الكيفية التي يمكن بها دمج الأنشطة المتصلة بنوع الجنس والطاقة في الميزانيات الوطنية، بما أنه نادراً ما حصل ذلك. وبناء على هذه المناقشات، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أول سياسة من نوعها بشأن الطاقة ونوع الجنس على الصعيد الإقليمي، وهي السياسة التي أقرتها الدول الأعضاء والخبراء التقنيون في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥[(١٠)]؛

(ب) برنامج تحالف الطهي النظيف في غرب أفريقيا الذي يهدف إلى معالجة المسائل الجنسانية المتصلة باستخدام الطاقة في الطهي وإنتاج الفحم وجمع الحطب، بإشراك المجتمعات المحلية مثلاً؛

(ج) برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ الذي أحدث مبادرة للمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة ويمثل استجابة أوسع وأشمل لتغير المناخ. ويركز البرنامج على التخفيف من خلال اعتماد طاقة متجددة وتكنولوجيات فعالة من حيث الطاقة. وتشمل أهداف البرنامج النظر في الاختلافات الجنسانية على صعيد أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ.

٤١- وباختصار، فقد أُبرز أن النساء يتحملن عبء الطهي لكن يشاركن أيضاً بقوة في القطاع الزراعي. وتوجَّه إجراءات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صوب القطاعات الاقتصادية المنتجة، مثل الزراعة، وأدوار النساء في مجتمعاتهن. وفي معظم الأحيان، ترتبط هذه الأدوار بالقطاع غير المنظم وهو ما يحول دون بروز مساهمتهن في الناتج المحلي الإجمالي. وأنشأت الجماعة الاقتصادية صندوقاً لتمكين المرأة اقتصادياً يتولى تمويل الجمعيات النسائية مباشرة، ومن ثم تحدّد الطريقة التي يجب أن تستخدم بها الأموال الممنوحة. ويكمن الهدف في توسيع البرامج لتمكين المرأة اقتصادياً ومن ثم جعل المرأة جزءاً من القطاعات الاقتصادية المنتجة على أمل إبراز أهمية المناقشة بشأن إدماج المرأة في هذه القطاعات.

٥- المرأة بوصفها منشئة غابات متنوعة أحيائياً في منطقة أمازون الإكوادور: نظام *chakra ushun purun* الموروث عن الأسلاف

٤٢- ركز العرض النهائي للجلسة الثانية، الذي قدمه ممثل لمعهد كيشوا للتكنولوجيا الأحيائية ساتشا سوباي، على دور المرأة في إنشاء غابات متنوعة أحيائياً في منطقة الأمازون وصيانتها باستخدام نظام موروث عن الأسلاف يدعى شاكراً أوشون بورون – *chakra ushun purun*. ومنذ عام ٢٠١٠،

(١٠) *ECOWAS Gender and Energy Policy*. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
<http://ecowgen.ecreee.org/index.php/ecowas-gender-and-energy-policy/>.

يعمل المعهد مع مركز الدراسات الاجتماعية والتخطيط، وهي منظمة غير حكومية إكوادورية، ومؤسسة النرويج للغابات المطيرة، ونساء أصليات منتميات إلى إثنية كيشوا التي تشغل معظم إقليم باستازا في منطقة أمازون الإكوادور[11]، على إعادة بعث نظام الأراضي هذا الموروث عن الأجداد.

٤٣- وأنشئ المشروع بناء على تحليل خلص إلى فقدان معارف الشعوب الأصلية والتنوع الأحيائي للغابات والهوية الثقافية، وكذا إلى إزالة الأحراج في إقليم باستازا.

٤٤- ويعتقد أفراد جماعة كيشوا أن للنباتات والحيوانات والآلهة والبشر من جوهر واحد، خلافاً لما يعتقده الغربيون الذين ينظرون إلى الطبيعة على أنها شيء يمكن استغلاله والمتاجرة به.

٤٥- ويوجد ٦٢ نوعاً من النباتات في الحقول التي تديرها النساء وهي تستخدم بالأساس لإطعام أسرهن. والنساء هن اللواتي يملكن المعارف لإنشاء هذا التنوع الأحيائي: فالنساء ينشئن مختلف الحقول والأمهات هن اللائي ينقلن المعارف إلى بناتهن. ويشكل أحد طقوس التضرع إلى نونغولي، إلهة خصوبة الأرض وأم النساء قاطبة ومزودة نساء كيشوا، كما يعتقدن، بما يلزم من المعارف لإدارة الحقول، جزءاً من عملية الغرس.

٤٦- وتمر جميع الحقول بثلاث مراحل: مرحلة *الشاكرا* ومرحلة *الأوشون* ومرحلة *البورون*. ونتيجة لذلك يزيد التنوع الأحيائي ويُكفل الأمن الغذائي. وتبدأ أولى المراحل الثلاث، *الشاكرا*، بتطهير الغابات التي تملكها الأسرة. وأهم نبتة في *الشاكرا* هي الكاسافا. وبعد انتهاء الدورة القصيرة لنبتة الكاسافا – حوالي تسعة أشهر – تزرع النساء بذور أنواع أخرى من النباتات في الحقل وفي الغابة المحيطة به. وهذه هي مرحلة *الأوشون* التي تدوم ست سنوات. وتعقبها مرحلة *البورون*، المرحلة الثالثة والنهائية من الدورة، التي تتسم باستعادة الغابات. ويأخذ الآباء أطفالهم إلى الغابات التي استعيدت لصيد العصافير والثدييات وكذلك لتزويدهم بمعارف حول الغابات. ويكتسي هذا النظام أهمية لأنه يزيد التنوع الأحيائي ويحيي ثقافة الشعوب الأصلية ويعزز دور المرأة في صنع القرارات في جميع مراحل العملية.

٦- المناقشة

٤٧- في جلسة الأسئلة والأجوبة، ناقش المشاركون المسائل التي أثيرت في الجلستين الأولى والثانية. وتبادل المشاركون تجاربهم بشأن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك تلك التي تتعلق بتخصيص ميزانية للمسائل الجنسانية وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وتنفيذ السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية. وبيّن بعض المشاركين أيضاً أن ثمة حاجة إلى وضع أدوات ومنهجيات لتقييم مدى مراعاة البرامج والسياسات للاعتبارات الجنسانية واستجابتها لها. ورداً على ذلك، عرض مشاركون آخرون أمثلة عن الأدوات الموجودة في قطاعي التنمية والبيئة.

(١١) انظر *Petroleo y desarrollo sostenible en Ecuador*. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.flacsoandes.edu.ec/biblio/catalog/resGet.php?resId=50505>.

٤٨- وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة إنشاء قاعدة مركزية لحفظ الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من حالات الفشل في تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية من أجل بناء مجموعة بيانات يمكن أن تستخدمها جميع الأطراف. وأُثيرت مسألة عدم وضوح المصطلحات والتعاريف والمبادئ التوجيهية عند الوفود، ولا سيما الوفود المركزة على مجالات أخرى، مثل التكنولوجيا والتمويل والتخفيف. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة وضع مسرد أو معجم للمصطلحات المتصلة بالمسائل الجنسانية لاستخدامها في عملية الاتفاقية الإطارية[(١٢)].

٤٩- وفي إطار المناقشات المتعلقة بدراسات الحالات الإفرادية المشار إليها في الفقرات من ٢٣ إلى ٤٦ أعلاه، سأل المشاركون إلى أي حد استخدمت الموارد والأدوات المتاحة على الصعيد العالمي، كالتي أتاحتها مثلاً هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة CARE، في العمليات المشروحة في دراسات الحالات الإفرادية، وإلى أي حد كانت مفيدة.

٥٠- وعلق المشاركون على الحاجة إلى النظر في كيفية تطبيق السياسات أو البرامج الدولية ومواءمة البرامج الوطنية وتنسيق الإجراءات بين الجهات المنفذة المتعددة.

٥١- وقُدّمت تعليقات أيضاً بشأن أهمية رصد وتقييم آثار بناء القدرات التقنية وكيف يؤثر ذلك في تطوير تكنولوجيا التخفيف ونقلها، وضرورة مراعاة الدروس المستفادة من الأنشطة الحالية والسابقة عند تنفيذ المشاريع المستقبلية. وعلاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى أهمية رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني والإبلاغ عنه، لكن السؤال الذي يظل مطروحاً هو كيف يمكن إجراء هذا الرصد والإبلاغ.

٥٢- وأشير إلى وجود دراسات حالات إفرادية تبيّن فوائد إشراك طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة (بما في ذلك النساء) في وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكنولوجيا، وتقدّم دروساً بشأن كيفية التصدي لتحديات مثل التمويل.

دال- المسائل الجنسانية في عمليات الاتفاقية الإطارية وآلياتها المتعلقة بإجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها: التحديات والفرص

٥٣- في الجلسة الثالثة التي ركزت على التحديات والفرص فيما يتصل بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات الاتفاقية الإطارية وآلياتها المتعلقة بإجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها، قدم ممثلو مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ واللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ والهيئة التنفيذية لآلية التنمية النظيفة معلومات أساسية موجزة عن مؤسسة أو آلية كل منهم وشرحوا الكيفية التي جرى بها إدماج الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية في العمليات ذات الصلة والسبيل لتعزيزها.

(١٢) انظر المرفق بشأن مسرد المصطلحات المقدّم في حلقة العمل.

١- مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ

٥٤- أنشئ مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (المركز) في مؤتمر الأطراف السادس عشر وهو يسترشد بهيئته الاستشارية. ويشكل المركز الذراع المنفذة لآلية التكنولوجيا، إذ يدعم جهود البلدان الرامية إلى تحسين نقل وتنفيذ تكنولوجيات المناخ. واختار مؤتمر الأطراف[١٣] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته قائد اتحاد من المؤسسات الشريكة، لاستضافة مركز تكنولوجيا المناخ. ودخل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ طور التشغيل الكامل في عام ٢٠١٤.

٥٥- ويضطلع المركز بثلاث خدمات رئيسية هي: توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية التي طلبتها من خلال كياناتها الوطنية المعينة، التي تقوم بدور حلقات الوصل بالمركز على الصعيد الوطني؛ وتوفير إمكانية الحصول على المعارف بشأن تكنولوجيا المناخ؛ وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية بتكنولوجيا المناخ. وعندما يتلقى المركز طلباً، يعبئ شبكته العالمية من الخبراء من أجل تصميم وتقديم حل يلبي الاحتياجات المحلية. وتتألف الشبكة من جهات أكاديمية ومجتمع مدني وممولين وقطاع خاص وقطاع عام وكيانات في مجال البحوث، فضلاً عن أكثر من ١٠٠ كيان وطني معين.

٥٦- واستناداً إلى مهمة المركز[١٤]، فإن المسائل الجنسانية تشكل جزءاً لا يتجزأ من ولايته. ويتبع المركز المبادئ التوجيهية التي تعتمدها كلا من المنظمة التي تستضيفه، أي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتحاد المؤسسات ذات الصلة، وهو منفتح أيضاً للعمل بالمبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية. ويعمل المركز مع البلدان النامية للتأكد من أنها تراعي البعد الجنساني عند تقديم طلباتها للحصول على المساعدة التقنية.

٥٧- ولاحظ المتحدث أن المركز يرحّب بالتعاون مع المنظمات التي لها خبرة في المسائل الجنسانية ويمكنها دعم عمل المركز، ودعا هذه المنظمات إلى أن تنضم إلى شبكة المركز.

٢- اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا

٥٨- تمثل اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا الذراع السياسية لآلية التكنولوجيا، إذ تعالج القضايا السياساتية والاستراتيجية المتصلة بتطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها. وتتولى اللجنة المنشأة في مؤتمر الأطراف السادس عشر تحليل المسائل السياساتية الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا المناخ وتقديم توصيات لدعم البلدان من أجل تحسين جهودها المبذولة في مجال المناخ.

٥٩- وتتألف اللجنة من ٢٠ خبيراً في تكنولوجيا المناخ تعيّنهم الأطراف، ومنهم ثلاث نساء. ويمكن للجنة في إطار الأعمال المكلّفة بها أن تنظر في المسائل الجنسانية وتحدد الرسائل الأساسية التي يمكن للبلدان أن تنظر فيها لتحسين تطوير تكنولوجيا المناخ ونقلها.

---

(١٣) الفقرة ٢ من المقرر ١٤/م أ-١٨.

(١٤) الفقرة ١ من المرفق السابع بالمقرر ٢/م أ-١٧.

٦٠- ولاحظ ممثل اللجنة أنه منذ عام ١٩٩٩، اضطلع ٨٥ بلداً بعمليات تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا. وتضطلع البلدان النامية بعمليات التقييم هذه لتحديد أولوياتها من حيث تكنولوجيا التخفيف والتكيف تمشياً مع الأولويات الإنمائية الوطنية. وتقوم البلدان النامية أيضاً، في إطار عملياتها لتقييم الاحتياجات من التكنولوجيا، بوضع خطط عمل في مجال التكنولوجيا، وهي خرائط طريق لتنفيذ أولوياتها في مجال التكنولوجيا. وراعت بعض البلدان الجوانب الجنسانية في خطط عملها وفي عملياتها لتقييم الاحتياجات من التكنولوجيا لعام ٢٠١٣. وأعدّت كينيا مثلاً خطة عمل للتكنولوجيا بشأن المجففات الشمسية والغاز الحيوي بوصفه مصدراً للطاقة في المناطق الريفية وذلك بهدف الحد من العبء الذي تتحمله النساء الريفيات فيما يتعلق بجمع الحطب وإنتاج الأغذية. ووضعت زامبيا فكرة مشروع في إطار تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا لدعم شبكات المياه التي يديرها المجتمع المحلي بعد بنائها بهدف تعزيز مشاركة المرأة في إدارة المياه.

٣- مرفق البيئة العالمية

٦١- أنشئ مرفق البيئة العالمية في عام ١٩٩١. ويعتَبِر المرفق المساواة بين الجنسين أمراً مهماً لنجاح مشاريعه ولبلوغ التنمية المستدامة. واستوعب المرفق في أول الأمر الجوانب الجنسانية في سياساته العامة بشأن مشاركة الجمهور التي حُدّثت بحيث تستجيب لإرشادات مؤتمر الأطراف.

٦٢- وفي عام ٢٠١١، وضعت سياسة عامة مخصصة لدمج الاعتبارات الجنسانية[١٥]. وبموجب وبموجب هذه السياسة العامة، دُعيت وكالات المرفق إلى وضع استراتيجياتها وسياساتها العامة الجنسانية أو خطط عملها التي تستوفي سبعة معايير دنيا: (أ) تزويد المؤسسات بالقدرة المؤسسية على دمج الاعتبارات الجنسانية؛ و(ب) مراعاة العناصر الجنسانية عند تصميم المشاريع وتنفيذها واستعراضها؛ و(ج) تحليل المشاريع من الناحية الجنسانية؛ و(د) اتخاذ تدابير للتقليل إلى أقصى حدّ من الآثار العكسية لتغير المناخ على النساء والرجال على حدّ سواء؛ و(هـ) الأخذ بالأنشطة المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ و(و) رصد وتقييم التقدم المحرز في دمج الاعتبارات الجنسانية؛ و(ز) إشراك خبراء في المسائل الجنسانية في المشاريع. وعلاوة على ذلك، تحدّد خطة عمل المرفق بشأن المساواة بين الجنسين خمسة مجالات يجب أن تدمج فيها الاعتبارات الجنسانية، وهي: (أ) دورة المشروع؛ و(ب) وضع الخطط والسياسات العامة؛ و(ج) إدارة المعارف؛ و(د) الإدارة القائمة على النتائج؛ و(هـ) تطوير القدرات.

٦٣- ويستخدم المرفق خمسة مؤشرات لرصد أنشطته: (أ) النسبة المئوية للمشاريع التي أجري خلال فترة إعدادها تحليل للمسائل الجنسانية؛ و(ب) النسبة المئوية للمشاريع التي تدمج إطاراً للنتائج المراعية للاعتبارات الجنسانية (مثل النواتج والنتائج والمؤشرات والميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية)؛ و(ج) ونسبة النساء والرجال المستفيدين بصورة مباشرة؛ و(د) النسبة المئوية للتقارير

(١٥) الوثيقة SD/PL/02 المتعلقة بالسياسة العامة لمرفق البيئة العالمية متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/Gender_Mainstreaming_Policy.pdf>.

الوطنية التي تتعلق بالاتفاقية الإطارية وتدمج البعد الجنساني (مثل المساهمات المرتقبة المقررة وطنياً والبلاغات الوطنية)؛ و(هـ) النسبة المئوية لتقارير الرصد والتقييم التي تدرج مسألتي المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتقيّم ما تحقق من تقدم ونتائج. واستهل المرفق الرصد باستخدام هذه المؤشرات في فترة التمويل الرباعية السنوات التي بدأت في عام ٢٠١٤ حين كان ٥٧ في المائة من المشاريع التي يمولها المرفق يدمج المسائل الجنسانية في إطار النتائج الخاص به[١٦]. ويتمثل الهدف في بلوغ ١٠٠ في المائة من المشاريع بحلول ٢٠١٨. ولا يوجد خط أساس للمؤشر (ج) أعلاه بالنسبة إلى التقارير الوطنية المتصلة بالاتفاقية الإطارية؛ غير أن المرفق يتوخى بلوغ هدف تضمين ٦٠ في المائة من هذه التقارير أبعاداً جنسانية بحلول عام ٢٠١٨. وتحقيقاً لهذه الغاية، بدأ مرفق البيئة العالمية تتبُّع ورصد كل مشروع يدعم أنشطة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٦٤- ولوحظ أنه حتى قبل أن يضع مرفق البيئة العالمية سياسة عامة جنسانية، كانت مشاريع التكيّف التي يموّلها المرفق تميل إلى إدماج قدر أكبر من أبعاد مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تصميم مشاريعها أكثر مما هي عليه في المشاريع التي يمولها في مجال التخفيف. وهكذا يجب الاستفادة من دروس الزملاء العاملين في تصميم مشاريع التكيف. ومن الأمثلة على ذلك، عرض أحد ممثلي غامبيا مشروعاً خصص ٥٠ في المائة من ميزانيته لمشاريع تديرها النساء في مجال الطاقة المتجددة.

٦٥- وأُبرز بأن المرفق من خلال إدماج الجوانب الجنسانية في إطاره المؤسسي بدأ يلاحظ تزايد عدد المشاريع الممولة التي تدرج بيانات مفصلة جنسانياً في تقاريرها المقدمة إلى المرفق. وثمة عناصر أخرى حُدّدت على أنها حاسمة لنجاح دمج الاعتبارات الجنسانية عند تنفيذ المشاريع هي بصدد كفالة إجراء تحليل محدد بشأن المسائل الجنسانية في مرحلة تصميم المشاريع، ووضع استراتيجيات محددة بحسب المشروع لدمج الاعتبارات الجنسانية، وكفالة التوازن بين الجنسين في أفرقة تصميم المشاريع وتنفيذها.

٤- صندوق المناخ الأخضر

٦٦- تنص ولاية صندوق المناخ الأخضر (الصندوق)[١٧] على أنه ينبغي لهذا الأخير أن يعتمد نهجاً يراعي الفوارق بين الجنسين في أعماله. وينص الصك القانوني الذي يحكم الصندوق[١٨] على ضرورة مشاركة النساء في أنشطة التصميم والتنفيذ التي يمولها الصندوق.

٦٧- وقدم مجلس الصندوق في اجتماعه السادس، عملاً بولايته، طلباً إلى الصندوق لإدراج المسائل الجنسانية في طرائق عمل الصندوق ولصياغة سياسة وخطة عمل بشأن المسائل الجنسانية،

(١٦) الوثيقة GEF/C.48/03 الصادرة عن المرفق، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.thegef.org/gef/sites/thegef.org/files/documents/EN_GEF.C.48.03_AMR_Part%20II_May%2
.08.pdf>

(١٧) الفقرة ٣ من مرفق المقرر ٣/م أ-١٧.

(١٨) المقرر ٣/م أ-١٧، المرفق.

وقد اعتمدت هذه السياسة وخطة العمل لاحقاً[١٩]. وتلخِّص السياسة وخطة العمل هاتين الأساس الذي قام عليه التزام الصندوق بمراعاة الفوارق بين الجنسين، وهو: تحقيق نتائج مستدامة وفوائد متساوية بين الجنسين.

٦٨- وطلب المجلس، في اجتماعه التاسع، إلى الصندوق أن يبدأ تنفيذ السياسة وخطة العمل المتعلقة بالمسائل الجنسانية، على أن يكون ذلك بإشرافه. وستشرع أمانة الصندوق في تنفيذ السياسة وخطة العمل في عملياتها المتعلقة بالاعتماد والموافقة والرصد.

٦٩- وتفعّل السياسة الجنسانية للصندوق من خلال المبادئ الستة التالية: (أ) الالتزام بالمساواة بين الجنسين والإنصاف؛ و(ب) الشمولية من حيث انطباق هذه السياسة على جميع جوانب أنشطة الصندوق؛ و(ج) المساءلة عن تحقيق الصندوق وإدارته وموظفيه وكياناته المعتمدة نتائج تراعي الفوارق بين الجنسين؛ و(د) أخذ البلد الأمر على عاتقه والمواءمة مع السياسات والأولويات الوطنية؛ و(هـ) العمل من أجل بلوغ التوازن بين الجنسين واكتساب ما يكفي من الخبرات في المسائل الجنسانية في جميع مكونات الإطار المؤسسي للصندوق، بما في ذلك الكيانات المعتمدة والسلطات الوطنية؛ و(و) تخصيص الموارد بصورة منصفة بما يسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧٠- وفيما يتعلق بالفرص المتاحة لتحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية، أشير إلى أنه ينبغي مواصلة تحسين دمج الاعتبارات الجنسانية والتوازن بين الجنسين في عملية الاتفاقية الإطارية، وإلى ضرورة مواصلة الصندوق بذل جهود في سبيل دمج الاعتبارات الجنسانية في أنشطته إلى أن يحقق المستفيدون من المشاريع التي يمولها الصندوق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

٥- آلية التنمية النظيفة

٧١- أنشئت آلية التنمية النظيفة في عام ١٩٩٧ بموجب بروتوكول كيوتو؛ ووضعت طرائقها وإجراءاتها في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف. وهكذا باتت الآلية أداة ناضجة نسبياً من أدوات الاتفاقية الإطارية في مجال التخفيف، لكن لا يزال ثمة مجال لتحسينها. وآلية التنمية النظيفة آلية قائمة على السوق، وهو ما يعني أن مشاريعها التي تستضيفها البلدان النامية وتقدم شهادات إثبات خفض الانبعاثات يمكنها بيع هذه الشهادات إلى بلدان متقدمة أطراف لديها التزامات بموجب بروتوكول كيوتو. ويمكن استخدام هذه الشهادات أيضاً لأغراض تطوّعية، كأن تلجأ إليها شركات راغبة في تعويض الانبعاثات التي لا يمكن تجنبها في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولدى الآلية حالياً ما يقارب ٠٠٠ ٨ مشروع مسجّل في أكثر من ١٠٠ بلد نام. ولوحظ أن التوزيع الجغرافي للمشاريع غير متوازن إقليمياً، فمعظم المشاريع توجد حالياً في الصين والهند، في حين أن عدداً أقل منها بكثير يوجد في بلدان أفريقية.

(١٩) الوثيقة GCF/B.09/10 الصادرة عن الصندوق، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.gcfund.org/fileadmin/00_customer/documents/MOB201503-9th/10_-._Gender_Policy_and_Action_Plan_20150304_fin.pdf>.

٧٢- وتصل تخفيضات الانبعاثات التي تعزى إلى آلية التنمية النظيفة إلى أكثر من ١,٥ مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يُعتبر أعظم إنجاز حققته الآلية.

٧٣- وجرى التشديد على أنه إذا كان الهدف الرئيسي لآلية التنمية النظيفة هو التخفيف، فإن هدفها الآخر المهم هو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان المضيفة. وينبغي أن تكون المشاريع محددة في أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وينبغي، عند الاقتضاء، أن تشمل تحسين نوعية حياة النساء باعتبارهن الطرف الآخر المستفيد من منافع التنمية المستدامة. وتتضمن أداة التنمية المستدامة[٢٠]، التي وضعها المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، مؤشراً بشأن تمكين المرأة. ولوحظ أن هذا المؤشر يمثل معياراً مهماً من معايير التنمية المستدامة لمشاريع آلية التنمية النظيفة، وبعضها يتعلق بتزويد الأرياف بالكهرباء، وتوفير أجهزة منزلية فعالة من حيث الطاقة ومواقد فعالة من حيث استهلاك الوقود، مع ما ينطوي عليه ذلك من منافع صحية واجتماعية واقتصادية للنساء.

٧٤- ولآلية التنمية النظيفة إمكانات حقيقية للتأثير إيجابياً في حياة النساء، وهذا يتوقف على طريقة تنفيذ المشروع ونوع التكنولوجيا المستخدمة. لكن لوحظ أنه من الضروري إدراج الجوانب الجنسانية في مرحلتي تصميم المشاريع وإنشائها من أجل بلوغ هذا الهدف.

٧٥- وحُددت طريقتان لإمكانية تحسين مراعاة مشاريع الآلية للاعتبارات الجنسانية، وهما: (أ) تحسين النطاق الجغرافي للآلية، وهي أولوية دائمة من أولويات المجلس التنفيذي؛ و(ب) تعزيز معايير التنمية المستدامة للآلية وإدراج معايير لتحسين نوعية حياة المرأة وكذا لضمان مشاركة المرأة، بوصفهن من صانعي القرار، في جميع مراحل دورة حياة مشاريع الآلية، ثم رصد تأثير هذه المعايير.

٦- المناقشة

٧٦- أثارت جلسة الأسئلة والأجوبة مناقشة تناولت مسائل محددة مرتبطة بمؤسسات الاتفاقية الإطارية وآلياتها التي كانت محور الجلسة، وأثارت أيضاً مناقشة أعم بشأن التحديات التي تواجهها البلدان في تنفيذ السياسات والبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٧٧- وفي المناقشة العامة، جرى التشديد على ضرورة التعامل مع مسألة المساواة بين الجنسين على أنها حق من حقوق الإنسان، بدلاً من مجرد إدراج عبارات سطحية ذات صلة في أنشطة المشروع. وأشير أيضاً إلى أن أحد التحديات التي تعترض دمج الاعتبارات الجنسانية، على الصعيد العالمي والوطني معاً، هو اعتبار مسألتي "نوع الجنس" و"المرأة" سيان، في حين أن الهدف من تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية هو تقليص الفجوات بين الجنسين وليس استنساخ أوجه عدم المساواة.

٧٨- وتشمل التحديات الأخرى وصول المرأة إلى عمليات إنتاج ونشر وإدارة الموارد، مثل الطاقة والتكنولوجيا والتمويل، والمشاركة فيها. ومن الضروري تمكين الرجال والنساء على قدم المساواة من إنتاج هذه الموارد وإدارتها من أجل تقليص أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

(٢٠) انظر <http://cdmcobenefits.unfccc.int/Pages/SD-Tool.aspx>.

٧٩- ولاحظ المشاركون أنه ينبغي مواصلة تعزيز الجهود لتخفيف عبء العمل الواقع على المرأة ولإدماجها في أنشطة مستدامة ومأمونة اجتماعياً وسليمة بيئياً عند الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات. وعلاوة على ذلك، أشير إلى ضرورة تمكين صاحبات المشاريع، ولا سيما اللاتي يملكن مشاريع تجارية صغيرة في مجال تكنولوجيا التخفيف، من سبل الحصول على ما يكفي من الموارد المالية. وسُلّط الضوء أيضاً على أهمية توفير الدعم المالي إلى أقل البلدان نمواً من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وبلوغ التوازن بين الجنسين على الصعيد الوطني.

٨٠- وذكر بعض المشاركين أنه ينبغي الطلب إلى الأطراف أن تُضمّن تقاريرها وبلاغاتها الوطنية التي تقدمها بموجب الاتفاقية فقرات بشأن مدى معالجتها مسألة مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

٨١- وفي معرض التنويه بأن البلدان أحرزت تقدماً متفاوتاً فيما يتعلق بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية، والتنويه بالعرض المقدّم في اليوم الأول والذي أوضح أن بعض البلدان عالجت المسائل الجنسانية في ميزانيتها الوطنية بينما لم تفعل ذلك بلدان أخرى، دعا بعض المشاركين إلى إنشاء مرفق يكون بمثابة حلقة وصل فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية ويكفل مراعاة هذه المسائل على النحو الملائم في جميع جوانب اتفاق عام ٢٠١٥.

٨٢- ولاحظ بعض المشاركين أن جميع عمليات الاتفاقية الإطارية ومبادئها التوجيهية ينبغي أن تعطي الأولوية للمسائل الجنسانية وتدمجها. ووجّه بعض المشاركين دعوة إلى المؤسسات الدولية وواضعي السياسات إلى تقديم دعم ملموس من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين ووضع سياسات مناخية تراعي الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا.

٨٣- وذكر مشاركون ومحاورون أن ثمة جهات فاعلة عديدة يمكنها دعم تحديد مفاهيم مبادرات تغير المناخ المراعية للمنظور الجنساني وتنفيذها ورصدها. وعلاوة على ذلك، بإمكان بلدان تأهيل بلدان أخرى وذلك بإطلاعها على أفضل الممارسات والمنهجيات التي قد لا تكون معروفة للجميع.

٨٤- وأبرز المشاركون ضرورة مواءمة العدد الكبير من المنهجيات المعمول بها في مجال دمج الاعتبارات الجنسانية.

٨٥- وفيما يتعلق بمؤسسات الاتفاقية الإطارية وآلياتها، لوحظ أن قضايا السيادة شديدة الحساسية، لكن بإمكان المؤسسات والآليات التواصل مع البلدان، من خلال الكيانات الوطنية المعيّنة في حالة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، لتشجيعها على مراعاة المسائل الجنسانية في مرحلتي تصميم وإنشاء المشاريع، في حين أنه يمكن لآلية تقوم على السوق، مثل آلية التنمية النظيفة، الاستفادة من العلاقة بين البائع والمشتري لتشجيع تضمين المشاريع مسألة مراعاة الاعتبارات الجنسانية. بيد أن التجربة تكشف أن إدراج إشارات محددة إلى مسألة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في قرارات الاتفاقية الإطارية ضروري لتنفيذ سياسات شاملة، مثل سياسات مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ.

٨٦- وتتمثل إحدى الطرق المحدّدة لتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في المؤسسات والآليات في تعزيز استخدام معيار المساواة بين الجنسين. فأحد المعايير التي يعتمدها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ مثلاً لتحديد طلبات المساعدة ذات الأولوية يتعلق بالمسائل الجنسانية[٢١].

٨٧- ولوحظ أن مرفق البيئة العالمية يعتبر معيار دمج الاعتبارات الجنسانية أحد شروط التنمية المستدامة وأن المرفق سيواصل الحث على إدماج الجوانب الجنسانية في التقارير الوطنية متوقعاً أن تغطي جميع التقارير المقدمة إليه المسائل الجنسانية تغطية كافية بحلول عام ٢٠١٨.

٨٨- وفيما يتعلق بسدّ الفجوة بين الجنسين، ولا سيما في البلدان التي تفتقر إلى سياسات جنسانية، لوحظ أن للمرفق قناة مفتوحة تسمح للبلدان بطلب الدعم لبناء القدرات والتدريب فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية حتى يتسنى لها دمج الاعتبارات الجنسانية في مشاريعها.

هاء- تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إجراءات التخفيف وتطوير التكنولوجيا ونقلها: التحديات والفرص

٨٩- في الجلسة الرابعة، تحوّل الاهتمام صوب التحديات التي تعترض تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إجراءات التخفيف وفرص تطوير التكنولوجيا ونقلها. وركزت المناقشات خلال هذه الجلسة على التحديات التي تواجهها البلدان في وضع وتنفيذ سياسات مناخية تراعي الاعتبارات الجنسانية، وبحث فرص تعزيز عمليات وآليات الاتفاقية الإطارية وسبل تحسين مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات المناخية.

٩٠- وأُبرز أن التمويل المراعي للاعتبارات الجنسانية ضروري لضمان الإنصاف. وينبغي أن تكون حماية حقوق الإنسان - التي كُرّست مثلاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٢٢] وفي غيرها من صكوك حقوق الإنسان - وهي متوافقة مع مكافحة تغير المناخ، حاضرة باستمرار عند تصور وتنفيذ سياسات ومشاريع مراعية للاعتبارات الجنسانية على الصعيد الوطني.

٩١- ولاحظ المشاركون أن أغلبية صاحبات المشاريع في بلدان نامية عديدة يعملن في قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأن عدداً كبيراً آخر منهن يعمل في القطاع غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، تملك النساء ٦٠ في المائة من المشاريع الصغيرة في رواندا و٦٨ في المائة في جمهورية لاو[٢٣] ويحتجن إلى قروض صغيرة وغير مستعجلة السداد بأسعار فائدة تساهلية منخفضة. وعلى هذا الأساس، دعا المشاركون إلى الانتقال إلى تمويل إجراءات تخفيف صغيرة

---

(٢١) انظر <http://unfccc.int/ttclear/misc_/StaticFiles/gnwoerk_static/TEM_CTC_infobox_2/83a64e4046954ee6bc7c685385a3c6cc/240bcf259a814482a6b0b3d0f73932a4.pdf>.

(٢٢) انظر <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm>.

(٢٣) انظر *ITC Gender Mainstreaming Policy*. Available at <http://www.un.org/womenwatch/ianwge/repository/documents/ITCGenderMainstreamingPolicy.pdf>.

النطاق وقائمة على الاحتياجات يتحكم فيها المنتفعون والمجتمع المحلي، وهي إجراءات تتطلب تمويلاً بمبلغ يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ و٠٠٠ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بدلاً من المشاريع التي تمول بملايين الدولارات، وذلك بالاستفادة من تجربة المرفق المتمثلة في تمويل ٥٠٠ ١٤ مشروع صغير في ١٢٥ بلداً بمبلغ لم يتجاوز ٤٥٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٢[٢٤].

٩٢- وطُلب إلى الكيانات التشغيلية التابعة للآلية المالية أن تعيد النظر في تساوي الجزء المخصص من الميزانية الإدارية للوكالات التي تنفذ المشاريع مباشرة على أرض الواقع والجزء المخصص للوسطاء الماليين، وتزيد من قيمة الجزء الأول. وذُكر أيضاً أن صاحبات المشاريع الصغيرة بإمكانهن الاستفادة من قروض ذات فوائد تساهلية منخفضة وفترات سداد أطول، لا سيما عندما يتعاون الصندوق مع الوسطاء الماليين الخواص الذين ينبغي أن يستفيدوا بدورهم من فوائد تساهلية منخفضة.

٩٣- وعلاوة على ذلك، ناقش المشاركون والمتحاورون مسألة أن التكنولوجيات المصممة خصيصاً لزيادة تيسير حياة النساء لا تحقق هذا الغرض في العديد من الأحيان لأنها غير ملائمة وغير متاحة بيسر وباهظة التكلفة بالنسبة إلى النساء الريفيات، ولأنها غير فعالة من حيث منع الانبعاثات، مثلما هو حال مواقد الطهي المقتصدة للوقود التي تستخدم الحطب، وهو ما يدفع النساء إلى الاستمرار في قطع الأشجار.

٩٤- وبالمثل، لاحظ بعض المشاركين أنه يتعين لعمليات الاتفاقية الإطارية المتصلة بالتكنولوجيا أن تصبح أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية بهدف زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير التكنولوجيا ونقلها. وافتقار البلدان النامية إلى آليات لتقييم التكنولوجيا قبل نشرها، وهي الآليات اللازمة للنظر في تأثير التكنولوجيا على الجهات المعنية الرئيسية، بمن فيها النساء، يمثل تحدياً ينبغي التصدي له. ودعا المشاركون البلدان المتقدمة الأطراف إلى أن تتيح للبلدان النامية، من خلال منبر إدارة المعارف ضمن مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، المعارف والتجارب المتعلقة بتقييم التكنولوجيا وأن تدعم البلدان النامية الأطراف في سد الفجوة القائمة في مجال تقييم التكنولوجيا.

٩٥- وذكر بعض المشاركين أن من الممكن إنشاء آلية في إطار الاتفاقية لتقييم التكنولوجيات من قبل جهات معنية متعددة تماشياً مع الفقرة ٦١(أ) من المقرر ١/م أ-١٨. ويوصي نص هذه الفقرة المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ بأن يقدِّم، أثناء النظر في برنامج عمل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، المشورة والدعم إلى البلدان النامية الأطراف، بما في ذلك بناء القدرات فيما يتعلق بإجراء تقييمات للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، وفقاً للفقرتين ١٢٣(أ)'١' و١٢٨(هـ) من المقرر ١/م أ-١٦.

(٢٤) المعلومات متاحة على الرابط الإلكتروني التالي:
<https://sgp.undp.org/index.php?option=com_content&view=article&id=98&Itemid=15https://sgp.undp.org/index.php?option=com_content&view=article&id=98&Itemid=156#.Vb9MI_OJmt-6#.Vb9MI_OJmt->.

٩٦- ويتوقع المشاركون أن يتضمن اتفاق عام ٢٠١٥ عبارات قوية فيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الجنسانية، وبالخصوص فيما يتعلق بضرورة تمكين النساء من المشاركة مشاركة حثيثة في تصميم وتطوير ونقل تكنولوجيا تكون شاملة اجتماعياً ومقدور عليها من الناحية المالية ولا تشكل خطراً على الحياة البشرية والبيئية. وفي السياق ذاته، شدد المشاركون على ضرورة تعزيز الالتزام المتعلق بتوفير التمويل العام الأساسي وبالمسار المؤدي إلى توفير مبلغ ١٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة اللازم لتمويل المناخ بحلول عام ٢٠٢٠، حتى تكون الإجراءات المتعلقة بالتخفيف والتكنولوجيا فعالة.

٩٧- وأثيرت تحديات أخرى خلال المناقشات ومنها عدم فهم مفهوم المساواة بين الجنسين فهماً مناسباً والافتقار إلى الإرادة السياسية لدمج الاعتبارات الجنسانية في نظام المناخ. وسيقت أمثلة على الحلول الممكنة من بينها قياس تجربة معيار إشراك المرأة في مشاريع التخفيف من الكربون[٢٥]، وهو معيار اجتماعي وضع لتقييم الفوائد التي تحققت بفضل مشاريع مولّدة لأرصدة الكربون. ويعتمد هذا المعيار ستة ضوابط هي: الوقت، والدخل والأصول، والصحة، والقيادة، والتعليم والمعارف، والأمن الغذائي، لقياس هذه الفوائد.

(٢٥) انظر <www.wplus.org>.

المرفق

مسرد المصطلحات كما عُرض أثناء الجلسة الأولى من حلقة العمل

١- **نوع الجنس** يشير إلى الخصائص والفرص الاجتماعية المقترنة بكون الشخص ذكراً أو أنثى والعلاقات بين النساء والرجال والبنات والأولاد. وتبنى هذه الخصائص والفرص والعلاقات داخل المجتمع ويتعلمها المرء بواسطة عمليات التفاعل الاجتماعي. ولا يشير مصطلح نوع الجنس إلى النساء فقط، بل يشكل نقطة من التحليل وجانباً من السياق الاجتماعي الثقافي الأوسع للأفراد، يضاف إلى جوانب أخرى مثل الطبقة والعرق ومستوى الفقر والجماعة الإثنية والسن.

٢- **التحليل الجنساني** هو نوع من التحليل الاجتماعي الاقتصادي الذي يكشف عن كيفية تأثير العلاقات الجنسانية في مشكلة إنمائية.

٣- **التوازن بين الجنسين** هو ببساطة نسبة النساء إلى الرجال في أي وضع من الأوضاع. ويتحقق التوازن بين الجنسين عندما يتساوى تقريباً عدد الرجال والنساء الحاضرين أو المشاركين.

٤- **الميزنة الجنسانية** نشاط يركز على تحليل الإنفاق العام والإيرادات العامة من منظور جنساني، محدداً تبعات ذلك على النساء/الفتيات مقارنة بالرجال/الفتيان. والغاية المنشودة منه هي إعادة تحديد أولويات أساليب الإنفاق والربح على السواء من أجل تعزيز المساواة.

٥- **الاعتبارات أو المنظورات الجنسانية**، مصطلح عادة ما تسبقه في الاتفاقات السياسية عبارة "مع مراعاة"، ويقصد به مراعاة أو حساب الفوارق الجنسانية في آثار السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومراعاة أن الرجال والنساء وتفاعلاتهم تؤثر في كل جانب من جوانب العملية الإنمائية.

٦- **البيانات المصنفة جنسانياً** هي البيانات التي تُجمَّع وتخضع للتحليل على حدة للذكور والإناث. وعادة ما يشمل ذلك طرح أسئلة "مَن الذي" في استقصاء عن الأسر الزراعية: من الذي يعمل، ومن الذي يتخذ القرارات، ومن الذي يملك الأرض والموارد الأخرى ويتحكم فيها. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً سؤال الرجال والنساء عن أدوارهم ومسؤولياتهم الفردية.

٧- **المساواة بين الجنسين** يقصد بها تساوي النساء والرجال والفتيات والفتيان في الحقوق والمسؤوليات والفرص. ولا يقصد بالمساواة أن تكون المرأة والرجل سيان بل ألا تتوقف حقوق ومسؤوليات وفرص أحدهما على كونه وُلد ذكراً أو أنثى. وتفترض المساواة بين الجنسين أخذ مصالح واحتياجات وأولويات المرأة والرجل معاً بعين الاعتبار، مع الإقرار بتنوع فئات النساء والرجال المختلفة. والمساواة بين الجنسين ليست مجرد شأن خاص بالمرأة؛ بل ينبغي أن يكون الرجال معنيين بهذا الشأن أيضاً ويشاركوا فيه مشاركة كاملة. ويُنظر إلى المساواة بين الرجال والنساء على أنها مسألة حقوق إنسان وشرطاً مسبقاً ومؤشراً لتنمية مستدامة محورها الأفراد على حد سواء.

٨- **تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية** هو إدماج المنظور الجنساني في كل مرحلة من مراحل العمليات السياساتية - أي التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم - بغية تعزيز المساواة بين النساء والرجال. ويقصد به تقييم كيفية تأثير السياسات في حياة ومركز النساء والرجال معاً وتحمُّل مسؤولية إعادة تقييمها عند الضرورة.

٩- **التكافؤ بين الجنسين** يقصد به تساوي نسبة الذكور والإناث؛ وعادة ما يستخدم هذا المصطلح في الدراسات المتعلقة بالحصول على التعليم وفي مكان العمل وفيما يتعلق بالوظائف العامة. وتوجد في بعض البلدان قوانين بشأن التكافؤ بين الجنسين في صنع القرار.

١٠- **المراعي للاعتبارات الجنسانية** يشير إلى تحديد وبحث وتنفيذ التدخلات اللازمة للتصدي للفوارق الجنسانية وتذليل أوجه التحيز الجنساني التاريخية في السياسات والتدخلات. ويساهم استخدامه في النهوض بالمساواة بين الجنسين بنية "تقديم الأفضل".

١١- **البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية** يشير إلى البرامج التي أُخذت فيها القواعد والأدوار والتباينات الجنسانية بعين الاعتبار واتخذت فيها تدابير بغية التصدي لها بهمّة. ويتجاوز نطاق هذه البرامج زيادة الإدراك وإذكاء الوعي وهي تعالج فعلياً أوجه التفاوت بين الجنسين.

١٢- **المراعي للفوارق بين الجنسين** يشير إلى فهم ومراعاة العوامل الاجتماعية الثقافية الكامنة وراء التمييز على أساس الجنس. وقد أصبح استعمال المصطلح يعني "كفّ الضرر".

١٣- **البرمجة المراعية للفوارق بين الجنسين** يشير إلى البرامج التي أخذت فيها القواعد والأدوار والتباينات الجنسانية بعين الاعتبار وأُذكي الوعي بهذه المسائل دون أن تكون الإجراءات المناسبة قد اتُّخذت بالضرورة (الفهم/الإقرار/الوعي).